

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ١٦٩٠ لسنة ١٩٧١

بشأن الموافقة على الكتاب المتبادل لزيادة حد التسهيلات
الاثنائية بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة
اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والموقع في موسكو
بتاريخ ١٦/٣/١٩٧١

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وبعد موافقة مجلس الأمة ؛

قرر :

مادة وحيدة - الموافقة على الكتاب المتبادل لزيادة حد التسهيلات الاثنائية
بين حكومة الجمهورية العربية المتحدة وحكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية
الاشتراكية والموقع في موسكو بتاريخ ١٦/٣/١٩٧١ ، وذلك مع التحقق
بشرط التصديق ما

صدر برئاسة الجمهورية في ٢٩ ربيع الأول سنة ١٣٩١ (٢٢ يونيو سنة ١٩٧١)

أنور السادات

١٦ مارس سنة ١٩٧١

السيد الوزير

أنتشف بأن أؤكد لسيادتكم أنه قد تم الاتفاق بيننا على الآتي :

نظرا لعمق التبادل التجاري بين الجمهورية العربية المتحدة واتحاد
الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ، ورغبة في ضمان استمرار المدفوعات ،
فإن حد التسهيلات الاثنائية المنصوص عليه في المادة الرابعة من اتفاق
الدفع المبرم بين الجمهورية العربية المتحدة واتحاد الجمهوريات السوفيتية
الاشتراكية بتاريخ ٢٣ يونيو سنة ١٩٦٢ ، والذي سبق زيادته إلى عشرة
ملايين جنيه استرليني بموجب الكتب المتبادلة في ٢٦ يناير سنة ١٩٦٨ ،

سيصبح خمسة عشر مليوناً من الجنيهات الاسترلينية وذلك اعتباراً من أول
يناير سنة ١٩٧١

وتفضلوا سيادتكم بقبول فائق الاحترام ما

عن حكومة

الجمهورية العربية المتحدة

محمد عبد الله مرزبان

إلى السيد الوزير

ن . س . باتوليتشيف

وزير التجارة الخارجية

اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية

موسكو

وزارة الخارجية

قرار

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على القرار الجمهوري رقم ١٦٩٠ لسنة ١٩٧١ الصادر
بتاريخ ٢٢ يونيو سنة ١٩٧١ والخاص بالموافقة على الكتاب المتبادل لزيادة
حد التسهيلات الاثنائية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة
اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والموقع في موسكو بتاريخ
١٦/٣/١٩٧١

قرر :

مادة وحيدة - يشر في الجريدة الرسمية الكتاب المتبادل لزيادة حد
التسهيلات الاثنائية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة اتحاد
الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية والموقع في موسكو بتاريخ ١٦/٣/١٩٧١ ،
ويجمل به بتاريخ ١٥ مارس سنة ١٩٧٢

تحريراً في ٢٧ ربيع الأول سنة ١٣٩٢ (١١ مايو سنة ١٩٧٢)

مزارد خالب

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٢٩٧٥ لسنة ١٩٧١

بشأن الموافقة على الاتفاقية الافريقية المحافظة على الطبيعة
والموارد الطبيعية والمحرق المرفق بها والتي وافق عليها مؤتمر
القمة الأفريقي في اجتماعه الذي عقد في الجزائر بتاريخ

١٩٦٨/٩/٢٨

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛